

في انتظار 6 أيار : انتخابات غير مطابقة لتحالفات

لم يعمر شهر العسل او الطقس الجميل بين المراجع الكبيرة في البلد طويلا. يخيل للبنانيين ان التضامن سحابة صيف، وان التعاون ساعة تهل، وان التكتاف يقتصر على المحطات الاستثنائية، ليعود بعدها كل مسؤول الى جماعته وكل زعيم الى ربه. ورغم ذلك الجميع مقتنع بأن لا بديل من التسوية، والا تقاسمتنا الامم جوائز ترضية وقرابين تضحية

على مسافة ثلاثة اشهر من الانتخابات النيابية، يلف الغموض المقصود غير البناء تحالفات هذه الانتخابات. القانون الجديد في ذاته لا يدع مجالا لتحالفات، بل اقصى ما يمكن ان يقدمه هو تبادل خدمات وتأمين اصوات من طريق الاعارة والاستيداع في منطقة يقدم الطرف المقابل مثلها في المنطقة الاخرى. الصوت التفضيلي يرى فيه البعض طيفا كثيرا واللوائح المقفلة سيئا اقصائيا. هي الانتخابات الاولى التي لن يعرف احد نتائجها سلفا او مسبقا. البعض يراهن على الصوت التفضيلي، والبعض على ظروف ورهانات واطراف اقليمية تدفع في هذا الاتجاه او ذلك، ترفع او تحط، تقوي او تضعف والبعض يقول ان المال الانتخابي - رغم الشح والنقص - سيكون له دور هذه المرة ولكن من الداخل مع ترشح



الانتخابات المقبلة من دون اصلاحات وفي ظل توترات وانقسامات.

ستكون غير مطابقة لتحالفات. الحياة السياسية في لبنان بعد 6 ايار لن تكون كما قبلها في معزل عن العلاقات والارتباطات التي تجمع الافرقاء بعضهم ببعض.

الانتخابات المقبلة هي انتخابات مصالح في الدرجة الاولى. وهي انتخابات يعول عليها المجتمع الدولي كما الداخل اللبناني، وستكون منطلقا ومنصة للمؤتمرات الدولية الداعمة للبنان خصوصا بعد الكلام عن احتمال تأجيل باريس 4 الى ما بعد الانتخابات في ايار وتشكيل حكومة جديدة منبثقة من الغالبية النيابية، كما شدد وزير الخارجية الفرنسي جان ايف لودريان واشترط المجتمع الدولي تقديم المساعدات للبنان بسلة اصلاحات جذرية وجدية تمكن الادارة والمؤسسات اللبنانية من الانطلاق نحو آفاق جديدة من الشفافية والتحديث والترشيد وشد الاحزمة وفق ما يراه - او يطلبه - المجتمع الدولي الذي سرعى مؤتمر بروكسل للنازحين السوريين، وسيقف داعما وراء مؤتمر روما لدعم القوى المسلحة الشرعية اللبنانية استنادا الى مبدأ النأي بالنفس الذي حددت الحكومة اللبنانية التزامها اياه، والعمل بموجبه بعد عودة الرئيس

سعد الحريري عن استقالته. الاهتمام الدولي بالانتخابات النيابية - رغم انها شأن داخلي لبناني - يستتبع القول ان المظلة الدولية ما زالت تشكل "القبة الحديدية" للبنان، وخصوصا في الجانب الامني بعد تحرير الجرد وتأمين الحدود والعمل بشكل دؤوب على ملاحقة الارهابيين وإبطال شبكاتهم واحباط مخططاتهم، ما يعزز الاستنتاج ان العامل الامني لن يشكل اي عائق امام اجراء الانتخابات مع استرجاع سابقة اجراء الانتخابات عام 2005 اثر الزلزال الليم والمفجع الذي اودى بالرئيس رفيق الحريري وعشرات الضحايا في 14 شباط.

بعد ثلاثة اشهر سيكون لبنان امام مشهد اعادة تكوين السلطة. لكن السؤال الابرز المحوري والوجودي كما يعتقد البعض هو: هل تنتهي



لا رئيس الجمهورية سيذهب الى البرلمان ولا رئيس المجلس الى القضاء.

التسوية - الهدنة مع اعلان نتائج الانتخابات؟ هل سيعود الفرز الى ما كان عليه قبل 31 تشرين الاول 2016 او ما بعد عودة الرئيس سعد الحريري عن استقالته؟ هل سنكون امام ثنائيات او ثلاثيات جديدة بما ان الخماسيات والرباعيات انتهت الى غير رجعة وهي محض خيال وكلام واضغات احلام كما يؤكد سياسيون واقطاب؟ هل سيكون للخلاف السعودي - اليراني تداعيات على التحالفات ونتائج الانتخابات؟ هل سترخي التسوية السياسية المرتقبة والمنتظرة في سوريا بظلالها على التسوية الجديدة في لبنان؟ هل ستقدم اسرائيل على حماقة ما فتئت تسوق لها من خلال تنفيذ اعتداء على لبنان يمنع حزب الله من استثمار الواقع الجديد في المنطقة واستحضار الفتنة - من اسرائيل طبعا - الى داخل البيت اللبناني بتحرك نار الفتنة القابضة تحت رماد المشهد الجديد في سوريا والعراق؟

على مسافة ثلاثة اشهر تحركت الخلافات المكتومة بين مراجع واقطاب. مرسوم ترقية صار خلافا على الصلاحيات. الوطاء انكفأوا وباب المخارج أقفل. المواقف كثيرة والحلول قليلة. خرج الخلاف من اطاره القانوني - الدستوري ليصبح خلافا سياسيا - ميثاقيا كما يصوره البعض، ووصل الى حد اعتبار ما يحصل يس اتفاق الطائف وانقلابا عليه في وقت يرى البعض المقابل ان الهدف هو تكريس التوقيع الثالث واعادة النظر في الطائف او تفسير المواد الدستورية على غير ما تقول. والنتيجة التي يخشى منها ساعة الخير ان يكون ما يحصل مقدمة لتثبيت اعراق لا يحتمل الوضع الحساس الداخلي جرعة جديدة منها.

الرئيس العماد ميشال عون يدعو المعترضين على صدور المرسوم الى مراجعة الجهات القضائية

”

خارطة جديدة وتحالفات مستجدة وتحالفات آخذة في الانفراط

“

المختصة متعهدا قبوله سلفا نتيجة القرار القضائي، حتى ولو كان مبطلا المرسوم ولاغيا له وهو - اي رئيس الجمهورية - يعتبر المسألة محصورة بالسلطة التنفيذية والقضاء هو المرجع الصالح للنظر فيها. بالتالي لا يرى بعدا آخر للمسألة سوى البعد الاداري - التنفيذي، ولا يكون حلها بالسياسة بل بالقضاء، في وقت اعتبر فيه رئيس مجلس النواب نبية بري ان ما حصل مخالفة صارخة لقاعدة دستورية تسمى "مداورة الاصول"، اي الالتفاف على اختصاص سلطة دستورية ومواد دستورية في منتهى الصراحة في المادتين 54 و56، وان الامر يعود الى المجلس النيابي صاحب الاختصاص وليس القضاء.

ما يزيد في عدم توقع حل وشيك للناشئة، ان ما قصده بيان عين التينة من عدم احترام "المداورة في الاصول" يعني ان هناك تجاوزا لصلاحيات المجلس والتفافا عليه باعتبار ان مشروع القانون الذي صدر بمرسوم (مرسوم منح اقدمية لضباط دورة 1994) ما زال موجودا لدى اللجان النيابية المشتركة في المجلس لدراسته، وصدر من دون توقيع وزير المال.

على مسافة ثلاثة اشهر من الانتخابات النيابية بات مؤكدا أن البلد يعيش على ايقاعات متناقضة وحركات متنافرة: حركة اولى معلنة هي

الاستحقاقات المنتظرة من انتخابات ومؤتمرات وزيارات وتحضيرات، وحركة ثانية غير معلنة هي الخلافات والمناكفات والعرقلات سواء في النفايات او في الانتخابات واصلاحتها التي لا يبدو انها ستبصر النور بل ستنزل الى ظلمة مقابر المشاريع وغبار الرفوف وغياهب الادراج، اضافة الى الكهرباء التي تحولت كابوسا وعبئا بدلا من ان تصبح واقعا ونورا. الايجابية التي تميز النيات تقابلها سلبية تطبع الافعال وتسم الاعمال.

ثلاثة اشهر تفصل عن الانتخابات، وفجأة يطلع الحديث عن "تنزيلات هامة" على اعداد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان و"تكسير اسعار" في عدد الوافدين السوريين. العدد المعلن عن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ولد سلسلة تساؤلات حول ماهية هذه العملية الحسابية في هذا الوقت بالذات وحول خلفياتها، وما اذا كانت لها ابعاد سياسية اكبر بكثير من عدد الفلسطينيين الموجودين في لبنان. والى ملف اللاجئين برزت ارقام الامم المتحدة عن الوافدين السوريين.

يتمنى اللبنانيون وطبعا - الاشقاء السوريون - عودة الوافدين الى ديارهم وارضهم. لكن الارقام التي اعلنت حول التراجع في عدد النازحين السوريين شكلت مفاجأة لدى الاوساط والمراجع اللبنانية الرسمية المعنية. قد تكون المفاجأة ايجابية. لكن المفارقة ان ارقام الامم المتحدة لا تتطابق مع ارقام واعداد الاجهزة المعنية في الدولة اللبنانية. فالارقام الرسمية اللبنانية تشير الى وجود اكثر من 400 الف لاجئ فلسطيني واكثر من مليون وستمئة الف نازح سوري في وقت تتحدث تقارير رسمية لبنانية عن ان لا تراجع فعليا في اعداد النازحين السوريين لأن لا عودة ملموسة لهم في حين ان المغادرين الى دول مثل الولايات المتحدة والسويد وفرنسا والمانيا لم يتجاوز عددهم بضعة آلاف منهم.

على مسافة ثلاثة اشهر، يأمل اللبنانيون في ان تجري الانتخابات المقبلة في اجواء بعيدة من التوترات والانقسامات، وان يبقى ما يحصل اليوم من سجلات في اطار اللعبة الديمقراطية التي يحسن اللبنانيون استثمارها. لا رئيس الجمهورية سيذهب الى مجلس النواب، ولا رئيس مجلس النواب سيذهب الى القضاء.

قدر اللبنانيين ان لا يكونوا في الاستقرار الدائم وان لا شهر من دون خضات وهزات.